Route Educational & Social Science Journal

Volume 7 (2); February 2020

Artical History

Received	Accepted	Available Online
12.01.2020	25.01.2020	15.02.2020.

THE CONCEPT OF SOCIAL CONTROL AT MAX WEBER BETWEEN RATIONALIZATION AND THE VICIOUS CIRCLE(CRITICAL STUDY OF THE BUREAUCRATIC MODEL)

Meriem CHEBBAH[1]

Mostefa BOUDJELLAL[2]

Abstract

The concept of social control is one of the concepts addressed by various social sciences, because of its importance in achieving stability always desired by societies through the commitment of social organizations, based on what is necessary and acceptable or what is rejected or reprehensible; And between custom and law societies generally and organizations in particular try to impose control over their members to ensure continuity and stability.

In this context, this concept comes -in its official framework- as a basic concept in a number of organization theories, especially the classics. Max Weber's bureaucratic theory has largely focused on it, as the basis for the ideal model of bureaucratic organization. The control exercised by the higher levels of the organization as a means to achieve its objectives, leads to the stability of the organizational behavior and therefore predictability and control, which requires high levels of regulation and control procedures, which may lead to unexpected results; that was a wide area of criticism by social scientists; according to Robert Merton, the imposition of control standards in the bureaucracy, and subsequent procedures, may lead to unexpected and irrational results -What he called dysfunction - which enter it into a vicious circle of control procedures, keeping it from achieving its main objectives, and this is what we will try to highlight through this research paper.

Keywords: social control, Control procedures, Organizational behavior, Bureaucratic organization, The vicious circle.

[1] University of Mohamed Boudıaf M'Sila, chebbahmeriem@yahoo.fr

[2] University of Mohamed Boudıaf M'Sila, mostboudjellal@gmail.com

مفهوم الضبط الاجتماعي عند ماكس فيبر
بين الرشد والحلقة المفرغة (دراسة نقدية للنموذج البيروقراطي)

الاستاذة مريم شباح– أستاذ محاضر أ
جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة الجزائر
الاستاذ مصطفى بوجلال – استاذ محاضر أ
جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة الجزائر

الملخص

يعتبر مفهوم الضبط الاجتماعي من المفاهيم التي تناولتها مختلف العلوم الاجتماعية، لما لها من أهمية في تحقيق الاستقرار المنشود دائما من طرف المجتمعات من خلال التزام التنظيمات الاجتماعية به، على أساس ما هو ضروري ومقبول أو ما هو مرفوض أو مستهجن؛ وبين العرف والقانون تحاول المجتمعات عموما والتنظيمات بشكل خاص فرض سيطرتها على أفرادها ضمانا للاستمرارية والاستقرار.

في هذا الإطار؛ يأتي هذا المفهوم –في إطاره الرسمي– كمفهوم أساسي في عدد من نظريات التنظيم وبشكل خاص الكلاسيكية؛ فالنظرية البيروقراطية لماكس فيبر ركزت عليه بشكل كبير كأساس للنموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي، فالضبط الذي تمارسه المستويات العليا للتنظيم كوسيلة لتحقيق أهدافه، يؤدي إلى ثبات السلوك التنظيمي ومن ثم إمكانية التنبؤ والتحكم به، وهو ما يحتاج إلى مستويات عالية من التقنين والإجراءات الرقابية، ما قد يؤدي إلى نتائج غير متوقعة؛ وهو ما شكّل مجالا واسعا للنقد من طرف علماء الاجتماع، فحسب روبرت ميرتون فان فرض معايير الضبط في التنظيم البيروقراطي وما يتبعه من إجراءات قد يؤدي إلى نتائج غير متوقعة وغير رشيدة –ما سماه بالخلل الوظيفي– ويدخله في حلقة مفرغة من الإجراءات الرقابية، تبعده عن تحقيق أهدافه الرئيسية، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: الضبط الاجتماعي، الإجراءات الرقابية، السلوك التنظيمي، التنظيم البيروقراطي، الحلقة المفرغة.

المدخل:

تعتمد المجتمعات مجموعة من القوانين والقواعد والإجراءات في إطار ما يسمى بالضبط الاجتماعي حيث يعتبر هذا الأخير الوسيلة الأساسية التي تحافظ بها على استقرارها واستمرارها؛ فحياة المجتمعات لا يمكن أن تستمر إلا باعتماد آليات الضبط الاجتماعي القائمة أصلا على المعايير والقيم؛ وعادة ما يكون الجزاء و العقاب (ماديا أو معنويا) مصاحبا لهذه لمعايير، وهو ما يعطيها القوة والسلطة اللازمة لفرض النظام.

يتضمن مفهوم الضبط الاجتماعي مظاهر ممارسة المجتمع للسيطرة على سلوك الأفراد، لجعلهم متكيفين مع ما اصطلحت عليه الجماعة من قواعد وقوالب للتفكير والعمل اللازم لتكييف جوانب معينة من النظام متى حدثت في بعض أجزائه تطورات أو تغيرات غير مألوفة لديه، سواء كانت في شكل انقلابات اجتماعية أو أزمات اقتصادية؛ لذلك يصعب تحديد مفهومه. حسب منظور دوركايم " أي عامل يتدخل في سلوك الفرد يعد عاملا ضابطا، فالضبط لا يتعلق بالفرد ذاته وليس مفروضا عليه من الخارج؛ إنما هو جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل وحسب كولير ايب أن الضبط الاجتماعي ما هو سوى احد أوجه العلائق المتبادل بين الفرد والمجتمع أي كل منهما يضبط الأخرى من اجل حماية وجوده وبقائه في النسيج الاجتماعي".(معن خليل العمر،2006،ص.ص29-28)

يعتبر الضبط الاجتماعي كمفهوم أساسي في عدد من نظريات التنظيم وبشكل خاص الكلاسيكية منها؛ نجد أن بيروقراطية ماكس فيبر ركزت عليه كأساس للنموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي، فالضبط الممارس من المستويات العليا، يعتبر وسيلة لتحقيق أهداف التنظيم، يؤدي مع تواتر استخدامه إلى ثبات السلوك التنظيمي ومن ثم إمكانية التنبؤ والتحكم فيه، وهو ما يحتاج إلى تشديد الإجراءات الرقابية مما قد يؤدي إلى نتائج غير متوقعة أو غير رشيدة...؛ وهو ما شكّل مجالا واسعا للنقد من طرف علماء الاجتماع بشكل خاص علماء الاجتماع الأمريكيين.

I-دلالات مفاهيمية

1- الضبط الاجتماعي ومعاييره

معناه في اللغة الإنجليزية يختلف عنه في اللغات الأوربية الأخرى (الفرنسية-الألمانية-الروسية) ففي اللغة الإنجليزية تعني النفوذ أو القوة أو التسلط أو السلطة أو المقدرة الفذة، على نقيض معناها في اللغات الأوربية التي تشير إلى الإشراف والمراقبة والمتابعة. (الموسوعة التاريخية، ص1)

https://www.facebook.com › posts2019/11/28

أما في الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم اللغة الإنجليزية فقد اختلف علماء الاجتماع فيها في التعبير عنه؛ إذ ذهب (إدوارد روسRoss 1866-1901) و(تشارلز هورتون كولي1864 Charles Horton Cooley-1929) إلى استخدام المعنى الأوربي (غير البريطاني) بينما باقي علماء الاجتماع الأمريكيين، فقد عنوا به النفوذ والتسلط والقيود. (فكرة، 2010، ص17)

تعرض لمفهوم الضبط الاجتماعي عدد من المفكرين والباحثين على رأسهم نجد العلامة العربي ابن خلدون الذي أشار إليه في مقدمته بقوله:" إن الاجتماع للبشر ضروري ولابد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه، وحكمه فيهم إما أن يستند إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه، أو إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليه ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم، فالأولى يحصل نفعها في ا لدنيا والآخرة، والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط" حيث يرى أن " الإنسان بحاجة إلى سلطة ضابطة لسلوكه الاجتماعي، وأن عمران المدن بحاجة إلى تدخل ذوي الشأن والسلطان من أجل فاعلية النوازع وحماية المنشآت ووسائل الضبط التي تحقق هذه الغاية تتمثل في: الدين، والقانون، والآداب العامة، والأعراف، والعادات، والتقاليد." (م.م. هدى شاكر حميد، مادة الضبط الاجتماعي، المرحلة الثالثة، قسم علم الاجتماع)

qu.edu.iq › mod › resource › view 03/10/2018

ويقصد بالضبط الاجتماعي" كل ما يضع أو يقنن عددا من الممارسات والتصرفات التي ينبغي علينا الالتزام بها في ظروف معينة اهتماما واقتناعا منا، كما أن الواجبات التي تنفذ والالتزامات التي نحرص على الوفاء بها تضع انتظاما وتحدد ما ينبغي القيام به دونما استبعاد للاختلافات والمفارقات، بين ما يتم إعلانه وما يحدث فعليا وبالتالي فان الوعي الجمعي" وفقا لخطورة الانتهاكات أو الجنح المرتكبة قد يعتبر نفسه شبه مجروح ويفرض تعويضا عن الضرر على شكل "عقوبة" أو "جزاء" (مُحَمَّد أبو الحمد سيد أحمد، الضبط الاجتماعي نشأة المفهوم وتطور الموضوع)

https://www.alukah.net › Book_10631 › BookFile › dabt_2019/10/10

حيث "يعبر عن مجموع الضغوطات المباشرة وغير المباشرة الممارسة على أعضاء... جماعة أو مجتمع من أجل تصحيح انحراف سلوكهم عن القواعد والمعايير المتبناة من طرف الجماعة أو المجتمع."

(Boudon Raymond et al, 2005, p 195)

تشير نظرية الضبط الاجتماعي إلى أن الانحراف ظاهرة ناتجة عن فشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد الذين يتعرضون لمغريات كثيرة وبذلك يصبح الانحراف مكافأة اجتماعية يحصل عليها المنحرف مهما كان نوع انحرافه، وبالمقابل ينشأ السلوك السوي من خلال سيطرة المجتمع، عن طريق القانون الذي ينظم حياة الناس، وتعتمد هذه النظرية وفقا لتجارب دوركايم الذي أكد أن الانحراف يتناسب عكسيا مع العلاقة الاجتماعية بين الأفراد، فالمجتمع المتماسك يتضاءل فيه الانحراف، أكثر طاعة للقانون وأكثر إتباعا للقيم التي يؤمن بها أفراد المجتمع المتحلل في علاقات أفراده الاجتماعية.(الداود، 2016، ص226.)

فالضبط الاجتماعي سواء كانت أحكامه الجزائية ايجابية أو سلبية، فإنها تؤدي جميعها نفس الوظيفة: وهي ضمان...قدر كاف من التقيد بمعايير وقواعد توجهات الفعل من أجل أن يحافظ عليه أعضاء جماعة معينة، على القاسم المشترك الضروري لتماسك هذه الجماعة ولعملها، وبالعكس أيضا، فإن للجزاء كوظيفة أن يمنع جميع الأشكال المختلفة من عدم الامتثال للمعايير والقواعد السائدة في جماعة من الجماعات.(غي روشي،1983،ص65)

هذا الضبط الذي لا يمكن تطبيقه إلا من خلال آليات تتحدد بالمعايير والتي تتمثل في "القواعد الموضوعة مسبقا مثل القوانين والإجراءات التي تتبناها الجماعات والمجتمعات... فمجموع المعايير التي يتبناها المجتمع أوسع بكثير وتحتوي كل القواعد غير المكتوبة، والتي عادة ما تحدد الأدوار والأفعال والسلوك."

http://www.vivreenbelgique.be/11-vivre-ensemble/la-question-des-normes-et-des-valeurs-au-niveau-sociologique, 03/10/2018

هذه المعايير هي التي تسمح بقيام عملية الضبط الاجتماعي وتحقيق فعاليتها حيث تترجم في مجموعة من القواعد والإجراءات التي تقوم عليها التنظيمات؛ حيث أن :

1- القواعد هي النتيجة غير المؤكدة لاجتماع العديد من مصادر الضبط؛ لهذا السبب يجب تحليل النظم الاجتماعية كوحدات غير مستقرة ذات حدود متغيرة.

2- يخلص فيبر (1988) إلى أن إنتاج القواعد التي تحكم الأفعال الاجتماعية لا يمكن فصله عن عالم من المعاني يرتبط بتوفير هدف وانسجام لسلوكيات الحياة.

http://ses.ens-lyon.fr/ses/fichiers/Articles/regulation-et-rationalisation-2003.pdf2019 10 12

2- البيروقراطية:

" البيروقراطية هي إدارة عامة أو خاصة؛ منظمة تكون عملياتها موحدة ويمكن التنبؤ بها. تعتمد السلطة فيها على الكفاءة وليس على العرف أو القوة. العمليات البيروقراطية غير شخصية، فالقرارات تستند إلى القانون. ينقسم تنفيذ المهام البيروقراطية إلى مهام متخصصة محددة بدقة."

https://www.lumni.fr/article/les-dysfonctionnements-de-la-bureaucratie2019/10/03

يشير جوردن مارشال في موسوعته علم لاجتماع الجزء الأول إلى أن **مفهوم البيروقراطية** يعتبر مصطلحا هاما...؛ فالنماذج المثالية التي عرضها فيبر للتنظيم الفعال والرشيد شارحا السمات المميزة لكل من العاملين والمواقع الوظيفية التي يشغلونها، بالنظر إلى البيروقراطية كنتاج لعملية الترشيد التي سادت المجتمع... ويعتمد

نوع التنظيم الجديد الذي يبزغ إلى حيز الوجود على طبيعة المشروعية مستندا إلى نوع التبرير القانوني الرشيد الذي يؤكد على الطابع اللاشخصي لممارسة القوة بالاستناد إلى قواعد رشيدة .(جوردن،2000،ص319) هذا الرشد الذي أكد عليه يعتبر محور أساسيا لسير التنظيم البيروقراطي.

3- الرشد (العقلنة) :

تستعمل العلوم الاجتماعية مفهوم العقلانية في عدة معاني، يسمى الفعل عقلانيا في تراث العلم الاقتصادي، على الأقل كما عبر عنه باريتو Pareto عندما يكون موضوعيا، متكيفا بشكل جيد مع الأهداف التي يسعى إليها الشخص؛ بمعنى أن العقلانية في هذه الحالة تعنى تكيف الوسائل مع الغايات. (رتيمي، 2009 ، ص72.)

بينما ترتكز العقلانية لدى ماكس فيبر في توزيع الوظائف داخل التنظيم الإداري بوصفه نظاما حياديا غير منحاز ولا مشخص، كما يرى أن الإداري المحنك يشكل العمود الفقري في بنية الدولة الحديثة (نفس المرجع ، ص100)، معتقدا أن التنظيمات البيروقراطية قد أصبحت هي المؤسسات المسيطرة على المجتمع الصناعي المتقدم، حتى أصبحت تهيمن بكثافة على المشهد المؤسساتي وقد استخدم مصطلح الترشيد لإضفاء الصبغة العقلانية على الفعل باحثا عن أفضل الطرق للأداء. (كعباش،2006،ص46) ومن ثم "كعملية ضبطية فإن العقلنة لا تنفصل عن المعنى الذي تريد الجهات الفاعلة أن تنسبه إلى ممارساتها وتمثلاتها؛ هذا القول يعني ببساطة ، حسبJD Reynaud ، كعمل جماعي لا يعد الضبط الاجتماعي مجرد نتيجة (نتاج المصالح الفردية على سبيل المثال) لكنه يعتبر أيضا مشروعا."

http://ses.ens-lyon.fr/ses/fichiers/Articles/regulation-et-rationalisation-2003.pdf

2019/10/03

4- الرقابة:

في مجال التنظيمات الرسمية تعرف الرقابة بأنها العمليات والأساليب التي يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعية، والرقابة بهذا المنطق هي عمليات تسبق الأداء وتتخلله، ثم تتعقبه بعد حدوثه. (رشوان،2004،ص198)

كما تعرف على أنها: " متابعة الجهود الخاصة بالعمل، وفقا للخطط المحددة سلفا من أجل التأكد من تحقيق الأهداف المقصودة والعمل على تصحيح الأخطاء" (نزيه كباره، 2010، ص 125)

تعتبر من أهم العمليات التنظيمية والتي تصاحب سير العمل منذ البداية، أي من عملية التخطيط ووضع الأهداف إلى غاية تحقيق هذه الأخيرة، فهذه العملية هي "عملية مخططة ومنظمة تهدف إلى وضع معايير للأداء...،التأكد من أن النتائج المحققة تطابق وتوافق تلك الخطط من قبل وأي انحرافات عن هذه النتائج المخططة يتم اكتشافها، فتتخذ في الحال الإجراءات التصحيحية اللازمة بالشكل الذي يضمن عودة الأنشطة إلى السير في الطريق المخطط لها وبالتالي تحقيق الأهداف." (مُحَمَّد عيسى الفاعوري،2008، ص 17)

بالتالي تعتبر البيروقراطية نظاما للرقابة من حيث أنها؛ تتضمن تنظيما سُلميا يستطيع المسئول عن طريقه أن يراقب ويضبط نشاطات مرؤوسيه. فيرى أنه في أية مهمة واسعة النطاق يجب عليه التنسيق ومراقبة نشاطات وأعمال الآخرين. (كعباش،2006،ص47) ما يجعلنا نلمس أهمية هذه العملية التي لا يمكن الاستغناء عنها، حيث تعتبر الضمان ضد الانحرافات التي قد تحدث أثناء سير العمل، وتصحيح المسار بشكل دوري.

5- الحلقة المفرغة :

" ميشيل كروزييه في الظاهرة البيروقراطية (1976) يوضح أن المنظمة البيروقراطية تولد تأثيرًا منحرفا كبيرًا يسميها "الحلقة البيروقراطية المفرغة".

https://www.lumni.fr/article/les-dysfonctionnements-de-la-bureaucratie2019/10/03

هناك من يصفها بالحلقة الجهنمية ؛كمفهوم يعبر عن الدوران في حلقة لا تنتهي استخدم من طرف ميشال كروزييه للتعبير عن الخلل الوظيفي الذي أصبح ملازما للتنظيمات البيروقراطية، حيث يعترف ضمنيا بصحة التعريف المتداول للبيروقراطية والذي يقرنها بالروتين والتعقيد والجمود، بسبب التزامها المفرط بالإجراءات والقواعد الشكلية في تعاملها مع الزبائن ومع المنظمات الأخرى، ويؤكد كروزييه بعدم تحقق المزايا التي يفرضها النموذج المثالي للبيروقراطية في المنظمات التي أخضعها للتحليل والمشاهدة، من خلال دراسته يخلص إلى أن مقاومة الأفراد للتعقيد والروتين وللهرمية يؤدى إلى ردود فعل لهذه المقاومة تنجم عنها بيروقراطية أشد وأعقد مما يجعلها تدخل في حلقة مفرغة.

II النموذج المثالي البيروقراطي لدى ماكس فيبر

عبر ماكس فيبر عن البيروقراطية بأنها النموذج الأكثر عقلانية للتنظيم من حيث الفعالية والضبط؛ حيث يفرق بين نظام الإدارة الذي يضبط أفعال التنظيم، ونظام الضبط الذي يضبط الأفعال الاجتماعية الأخرى

يضمن للفاعلين الفرص التي يفتحها أمامهم عن طريق ذلك الضبط ، فإنه يسمى نظاما ضابطا، معتبرا أن معظم التنظيمات تنتمي إلى كلا النوعين؛ التنظيم الضابط يكون فقط نظريا وبطريقة متصورة مثل " دولة القانون" التي تتبع مبدأ الحرية الاقتصادية ...وبالمقابل تندرج تحت مفهوم "النظام الإداري" جميع القواعد التي يجب أن تسري على سلوك كل من هيئة الإدارة وكذلك الأعضاء تجاه التنظيم، أي لخدمة الأهداف التي تضمن لوائح التنظيم الوصول إليها في سياق أفعال هيئة إدارته وأعضائه، التي تتسم بأنها محددة بصورة إيجابية ومخطط لها. (فيبر،2011،ص90)

تتسم القواعد التي تطبقها الإدارة أو التنظيم البيروقراطي، "بالشمول والعمومية والثبات النسبي، حيث تكون هذه القواعد والتعليمات بطريقة تجعلها قابلة للتعلم والفهم من طرف الموظفين، فكلما زاد فهم الموظف للقواعد والإجراءات كلما ازدادت خبرته وكفاءته. "(علي السلمي، 2002، ص ص 33-34)

خصائص التنظيم البيروقراطي كما يراها فيبر تعبر عن نظرته المثالية في تحديد نمط العمل والسلوك داخل التنظيم، من خلال ضوابط "تساعد على تحقيق درجة عالية من السلوك الثابت للموظف، ودرجة عالية من الالتزام."(عمار بوحوش، 1984، ص 19) حيث يلزم الموظف بتخصيص كل وقته وجهده للعمل وولاءه للوظيفة في حد ذاتها؛ هنا يؤكد فيبر على الارتباط الكبير للموظف بالتنظيم البيروقراطي وعلى الرشد الذي يتسم به ضرورة، والذي يجعله يقبل بهذا الالتزام مقابل ما توفره له الوظيفة من امتيازات؛ أهمها الاستقرار الوظيفي وضمان العمل، إضافة إلى الاحترام والأهمية والمكانة الاجتماعية التي تمنحها الوظيفة للموظف.(مريم شباح، 2015، ص24)

تعرض فيبر لعدد من الانتقادات حيث "أظهر العديد من علماء الاجتماع أن العقلانية المنفذة في البيروقراطية لا تؤدي بالضرورة إلى نتائج عقلانية."

https://www.lumni.fr/article/les-dysfonctionnements-de-la-bureaucratie2019/10/03

منها ما يراه ميشال كروزييه بأن ظاهرة البيروقراطية تتسم بالتعقيد والروتين والجمود، مما يؤدي بالموظفين إلى عدم الشعور" بالانتماء إلى تنظيم موحد، وعدم إدراكهم لأهداف التنظيم العامة، وفي بعض الأحيان قد تكون هناك تصرفات تعمد إلى إفشال التنظيم." (علي السلمي، 2002، ص55)

حيث أثبت تحقق عدد من الظواهر السلوكية المدانة التي نجمت عن تطبيقها مثل:

أ- تسببها في انعزال الأفراد عن بعضهم، وشيوع المنافسة المقيتة بينهم وضعف العلاقات الجماعية والتعاونية وغياب الأمن الوظيفي.

ب- تمسكها بالمركزية الشديدة وحصرها للصلاحيات في قمة الهرم، وحرمان مستويات التنفيذ التي تمتلك المعلومات الهامة بسبب تعاملها مع الجمهور من المشاركة في اتخاذ القرارات.

ج- ضعف الانتماء والولاء للمنظمات معا، مما يتسبب في تجاهل مستويات التنفيذ لأهداف المنظمة وأحيانا تعمدهم في إفشالها وعدم الاكتراث بمصالحها وممتلكاتها.

د- تعقد الإجراءات بسبب تأثير جماعات العمل التي تجعل منها عرفا تفرضه على الموظفين الجدد ولتعدد المستويات الإدارية وفقدان الثقة بينها.(الكبيسي،2004،ص91)

نجد هذا النقد أيضا عند علماء الاجتماع الأمريكيين بشكل أعمق؛ قد نميل إلى القول بأن اهتمام علم الاجتماع الأمريكي بمفهوم الضبط الاجتماعي في عشرينيات القرن الماضي، وخاصة في مضمارين: مضمار الدراسات المتخصصة في الانحراف والجريمة، ومضمار تعلم المهاجرين وأبناء الأقليات الإثنية نماذج ثقافية يتداولها الأمريكيون من أفراد الطبقة المتوسطة، وأثر هذه النماذج على القادمين الجدد، وعليه فإن مسألة الضبط الاجتماعي تطرح نفسها في حدود توافق المسالك الفردية مع المنظومة العرفية السائدة وبالتالي في حدود الثواب والعقاب؛ اعتبارا من أن الضبط الاجتماعي هو جملة الموارد المادية والرمزية التي يمتلكها مجتمع ما لتأمين توافق سلوك أعضائه مع مجموعة قواعد وأحكام مبدئية ويعاقب الخارج عليها.(أحمد خليل،1984، ص127.)

روبرت ميرتون وألفن جولدنر بدراستهما للمجتمع الأمريكي وتنظيماته، انتقدا بيروقراطية فيبر ووسائل الضبط فيها من منطلقات مختلفة، فروبرت ميرتون اعتبر أن فرض معايير الضبط في التنظيم البيروقراطي وما يتبعه من إجراءات رقابية قد يؤدي إلى نتائج غير متوقعة ،ما سماه بالخلل الوظيفي، الأمر الذي قد يدخل التنظيم في حلقة مفرغة من الإجراءات البيروقراطية الرقابية والتي تبعده عن تحقيق أهدافه الرئيسية.

بينما جولدنر فيرى بأن القواعد والتعليمات تؤدي إلى التقليص في هامش العلاقات الشخصية بين أعضاء التنظيم، وإذا كانت النمطية المفروضة على العمل ستؤدي إلى التقليل من الصراع بين أعضاء الجماعة، إلا أنها في المقابل تساعد على ظهور سلوكيات غير مرغوب فيها. (سويسي عبد الوهاب ، 2009، ص 30.)

وفيما يلي سنأخذ بالتحليل دراسة ميرتون لما سماه بنموذج المعوقات الوظيفية كقراءة نقدية لبيروقراطية فيبر.

III نموذج المعوقات الوظيفية والحلقة المفرغة (ميرتون) قراءة نقدية

إسهام ميرتون في نظرية التنظيم كان بمثابة رد فعل تجاه النظرية البيروقراطية لماكس فيبر، وذلك في مقال نشره سنة 1940 تحت عنوان " البناء البيروقراطي والشخصية" كاشفا عن بعض الجوانب البيروقراطية التي أهملها فيبر.

الهرمية والرسمية والرشد والتخصص التي افترض أنها تحقق الكفاءة العالية والدقة في الأداء، فهي في نفس الوقت تكون معوقة للمرونة وللفاعلية، لذلك يرى أن الغرض الوظيفي للتنظيم البيروقراطي هو تنميط السلوك الوظيفي للعاملين ويسهل التنبؤ بتصرفاتهم.(الكبيسي،2004،ص84.)

في محاولة منه لإظهار قصور الإجراءات البيروقراطية لدى فيبر، ركز عالم الاجتماع الأمريكي ميرتون على مفهومي الضبط و العقلنة أو الرشد؛ حيث يرى بأن الضبط اللازم للحصول على سلوك ثابت يؤدي بالأفراد إلى انتهاج سلوكيات تأخذ تدريجيا شكل العادات، حيث يرى بأن أعضاء التنظيم يتصرفون ويستجيبون بطريقة ثابتة في المواقف المماثلة دون مراعاة للتغيرات التي قد تنشأ بين موقف وآخر أو التي قد تحدث على مستوى الظروف أو الزمن وحتى الأشخاص.

لقد أثبت ميرتون بأن الأداء البيروقراطي يؤدي إلى آثار ضارة؛ حيث يرى بأن استقرار السلوك يؤدي إلى جمود التنظيم، كما أن التمسك بالقواعد يؤدي إلى تحول الوسائل إلى غايات في حد ذاتها؛ ومع الوقت تأخذ القواعد البيروقراطية شكل القداسة و الطقوسية مما يعيق أي رغبة في التغيير؛ حيث" يطورون نوعًا من الشخصية البيروقراطية التي تعتبر أن القاعدة مقدسة. السلوك الطقوسي الناتج عنها يؤدي إلى الصلابة، وهو مصدر لعدم الكفاءة. يصبح من المستحيل بالنسبة لهم تلبية الاحتياجات المحددة لنشاطهم."
https://www.lumni.fr/article/les-dysfonctionnements-de-la-bureaucratie2019/10/03

الشخصية البيروقراطية لا تستطيع التعامل مع التغيرات الحاصلة وتبقى تتعامل بطريقة جامدة وغير مرنة، ونتيجة لهذا الجمود وعدم المرونة في العلاقة ما بين الفعل والاستجابة قد تحدث نتائج غير رشيدة لأن الأفعال الناجحة سابقا على أساس من التدريب والمهارة، قد تؤدي إلى استجابات غير ملائمة في ظل الظروف الجديدة؛ في هذا الإطار انتقد ميرتون قصور مبدأ الرشد والكفاءة التنظيمية لدى فيبر، حيث أن واقع التنظيم يقتضي وجود حدود لكل من الكفاية والخبرة و الدقة وما ينطبق عليه ينطبق على أعضاءه والتغير الذي يطرأ على شخصية أعضاء التنظيم ينشأ عن عوامل كامنة في البناء التنظيمي ذاته.

من جهة أخرى أكد ميرتون أيضا على أهمية الضبط الذي تمارسه المستويات العليا في التنظيم في ثبات السلوك التنظيمي، مما يعني تحديد المسؤولية والاختصاص وأيضا إمكانية التنبؤ به، لكن هذا الأمر يتطلب توفر إجراءات مقننة تتخذ طابعا نظاميا، ومتابعة تنفيذ هذه الإجراءات من خلال زيادة الرقابة وبالتالي التأثير على كفاءة التنظيم.

التركيز على مبدأ الرقابة والإشراف قد يؤدي إلى زيادة احتمال محاولة الانحراف عن القواعد والتعليمات، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الرقابة والإشراف، وبالتالي المزيد من النتائج غير المتوقعة. هنا تصبح العملية كالحلقة المفرغة لا بداية لها ولا نهاية. (علي السلمي، 2002، ص40)

وهذا ما يترتب عنه النتائج التالية:

1- **تراجع العلاقات غير الرسمية:**

التنظيم الرسمي يعبر عن مجموعة من العلاقات ما بين الأوضاع الرسمية ؛ الوظائف الأدوار...و الاستجابة تكون حسب الأوضاع الرسمية التي يشغلها الأفراد داخل التنظيم "مما يجعل الموظف يتفاعل مع الآخرين ليس بصفته الشخصية بل بصفته ممثلا لوضع اجتماعي معين ومن خلال مكانة اجتماعية معينة منحتها له الوظيفة التي يشغلها.(مريم شباح، 2015، ص24) حيث يتفاعل الفرد مع الآخرين باعتباره ممثلا لوضع اجتماعي معين يتضمن مجموعة من الواجبات والحقوق.

" تصبح تلك العلاقات أساسا بين الوظائف وليس بين الأفراد شاغلي تلك الوظائف" (علي السلمي، 2002، ص 44)

2- **زيادة استيعاب أفراد التنظيم للقواعد والتعليمات الرسمية:**

وهو الالتزام الحرفي والدائم بالقواعد والإجراءات الرسمية و زيادة الاهتمام بالتفاصيل، والتي تعتبر كوسائل لتحقيق أهداف التنظيم، مما يعطيها قيمة ايجابية مستقلة عن أهداف التنظيم بشكل يجعلها تتحول تدريجيا من وسائل إلى غايات. يحدث تدريجيا ما سماه ميرتون بعملية استبدال الأهداف، وتتحول الوظائف والأدوار إلى حقوق وواجبات، ويتم التركيز على القواعد والإجراءات أكثر من التركيز على تحقيق أهداف التنظيم.

3- **استخدام التنظيم لقرارات سابقة محددة في عملية اتخاذ القرار:**

بعد عملية حصر وتحديد لمختلف القرارات الممكن تطبيقها، "يصبح أساس اتخاذ القرارات هو عملية تقسيم الموضوعات إلى فئات أو طبقات لكل فئة أو طبقة حل معين تدرب عليه عضو التنظيم." (نفس المرجع، نفس الصفحة) يتم تدريجيا التوقف عن البحث عن البدائل والاكتفاء بالخيارات القديمة في عملية اتخاذ القرار وهو الجمود الذي سيؤثر حتما على تحقيق أهداف التنظيم.

هذه النتائج حسب ميرتون تتم في إطار انتماء الموظف إلى جماعات رسمية داخل التنظيم البيروقراطي، حيث يتعاظم تدريجيا دور وسيطرة جماعة العمل الرسمية وتأثيرها على سلوك أعضائها بما يخدمها وربما قد لا يخدم أهداف التنظيم العامة؛ حيث " يسعى الجميع إلى زيادة سلطتهم على حساب الأفراد الآخرين من خلال محاولة السيطرة على مجالات عدم اليقين الناتجة عن الأداء البيروقراطي.

للقيام بذلك، يسعى الأفراد إلى سن لوائح تزيد من استقلاليتهم. تضخيم هذه اللوائح يشل تدريجياً الأداء البيروقراطي"

https://www.lumni.fr/article/les-dysfonctionnements-de-la-bureaucratie2019/10/03

في نفس السياق نجد أن ميشيل كروزييه هو أيضا وصف "تأثير جماعة العمال وجو العمل على الفرد؛ فالموظف الجديد حين يأتي للعمل يواجه بتقاليد وعادات معينة، اتفقت عليها الجماعة وتعارفت عليها منذ أمد طويل، وليقبل كعضو في الجماعة عليه أن ينصاع لتقاليدها والعرف الجاري العمل به، وفي حالة رفضه لهذه التقاليد سيواجه حتمية انعزاله عن مجموعة الزملاء، وهذا ما لا يستطيع كثير من الأفراد تحمله. " (السلمي ، 2002، ص-ص56- 57.)

وهكذا فحسب ميرتون أن الانتماء إلى جماعات العمل الرسمية سيخلق نوعا من الطائفية الرسمية، مما يعزز الهوة بين الموظف البيروقراطي ومن يتعامل معهم كجمهور أو عملاء، مما يزيد في شكواهم وتذمرهم وبالتالي يفرض على الرؤساء زيادة الإجراءات الرقابية، وهو ما يخلق حلقة مفرغة قد تهدد بناء النسق في حد ذاته.

الخاتمة

يعتبر ماكس فيبر نموذجه المثالي "النقي" أفضل نموذج من حيث الرشد والتصرف الرشيد الذي يتصف به ويوفر له ضمانات من حيث الكفاءة المكثفة، ومن حيث الدقة ، الاستقرار والانضباط المحكم إلى أن يجعل من الممكن دقة حساب النتائج المتوقعة بشكل مطمئن لرئيس التنظيم ولأولئك الذين لهم علاقة بالتنظيم. لم تتعدى النظرية البيروقراطية الإطار الآلي الذي تميزت به النظريات الكلاسيكية في التنظيم إضافة إلى فتراض الرشد والمثالية المطلقة، والتي لا تنطبق على عالم البشر إلا نادرا، لذا فهي لم تسلم من النقد الذي رأى فيها عددا من مثيرات الخلل الوظيفي والحلقات المفرغة، بشكل خاص فيما يخص آليات الضبط داخل التنظيم البيروقراطي، والتي تؤدي إلى جمود وتعطيل أهداف التنظيم الأساسية، "وعلى الرغم من أن النظرية البيروقراطية تبين ميزة وضع قواعد مشتركة وغير شخصية بقرار جماعي وليس عن طريق التدخل الكارزمي أو الأبوي ، فهي لا تتساءل حول الطريقة التي يتم بها وضع القواعد الاجتماعية، خصوصا من خلال تدخل عدد من الجهات الفاعلة .... وأيضا مساهمة المستفيدين الذين يتكيفون مع السياق ويقومون بتكييف القاعدة مع الوضع، باختصار لا تتساءل عن حياة القواعد وهو موضوع نظرية الضبط الاجتماعي".

Gilbert de Terssac, La théorie de la régulation sociale : repères introductifs, mis en ligne le 01 mai 2012, consulté le 24 mai 2019.

URL : http:// journals.openedition.org/interventionseconomiques/1476 2019/10/10

المراجع

المراجع العربية

1- الداود توفيق يوسف، **المدخل إلى علم الاجتماع**، مكتبة المجتمع العربي ، عمان، ط1، 2016.

2- الكبيسي عامر، **الفكر التنظيمي**، سلسلة الرضا للمعلومات240، دار الرضا للنشر، دمشق، ط1، 2004.

3- الفاعوري مُحَمَّد عيسى ، **الادارة بالرقابة**، ط1، دار المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2008.

4- بوحوش عمار، **الاتجاهات الحديثة في الإدارة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

5- كباره نزيه، **المبادئ الأساسية في إدارة الأعمال**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 2010.

6- كعباش رابح ، **علم اجتماع التنظيم**، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006.

7- ماكس فيبر، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع** ترجمة صلاح هلال، المركز القومي للترجمة، القاهرة،2011.

8- معن خليل العمر،**الضبط الاجتماعي**،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان–الأردن. 2006.

9- سويسي عبد الوهاب ، **المنظمة المتغيرات–الأبعاد –التصميم**، الجزائر، دار النجاح للكتاب، 2009.

10- علي السلمي، **تطور الفكر التنظيمي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

11- رشوان حسن عبد الحميد، **علم اجتماع التنظيم**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004.

12- رتيمي الفضيل، **المنظمة الصناعية بين التنشئة والعقلانية الدراسة النظرية**،الجزء الأول،مطبعة بن مرابط،الجزائر، ط1، 2009.

13- غي روشي، **مدخل إلى علم الاجتماع العام1– الفعل الاجتماعي**، ترجمة مصطفى دندشيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،ط1، 1983.

الموسوعات والمعاجم:

14- جوردن مارشال: **موسوعة علم الاجتماع المجلد الأول**، ترجمة وتقديم أحمد عبدالله زايد وآخرون، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2000.

15- خليل أحمد خليل: **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، دار الحداثة، بيروت، لبنان،ط1، 1984.

الأطروحات الجامعية

16- مريم شباح، **إنتاجية العامل في ظل طبيعة علاقة العمل ضمن نمطي نظام العمل الرسمي والتعاقدي، دراسة ميدانية بمركب النسيج E.A.T.I.T باتنة**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم غير منشورة في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة باتنة 1، 2015.

المراجع الأجنبية

17- Boudon Raymond et al, 2005, Dictionnaire de Sociologie, édition Larousse, France.

مواقع الكترونية:

18- عبد العزيز فكرة، **أساليب الضبط في المؤسسة التربوية**، المجمع العربي لتوثيق رسائل بحوث العلوم الاجتماعية،2010.الاطلاع في: 2019/11/28، http://www.almajmaa.org/

19- **الموسوعة التاريخية**، الاطلاع في : 2019/11/28 . https://www.facebook.com › posts

20- م.م. هدى شاكر حميد، **مادة الضبط الاجتماعي** / المرحلة الثالثة / قسم علم الاجتماع qu.edu.iq › mod › resource › view 03/10/2018

21- مُحَمَّد ابو الحمد سيد أحمد، **الضبط الاجتماعي نشأة المفهوم وتطور الموضوع** BookFile › dabt **https://www.alukah.net › Book_10631**0/10/2019

22- Gilbert de Terssac, **La théorie de la régulation sociale** : repères introductifs, Revue Interventions économiques 45 | 2012, mis en ligne le

01 mai 2012, consulté le 24 mai 2019. URL : http:// journals.openedition.org/interventionseconomiques/1476 2019/10/10

23– http://www.vivreenbelgique.be/11-vivre-ensemble/**la-question-des-normes-et-des-valeurs-au-niveau-sociologique** ,03/10/2018

24– http://ses.ens-lyon.fr/ses/fichiers/Articles/regulation-et-rationalisation-2003.pdf2019_10 12

25– https://www.lumni.fr/article/les-dysfonctionnements-de-la-bureaucratie2019/10/03